IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الأكاديمية العلمية
مجلة كلية الكوت الجامعة للعلوم الإنسانية
ISSN (E) : 2707 – 5648 II ISSN (P) : 2707 – 563X
www.kutcollegejournal1.alkutcollege.edu.iq
المجلد 3 , العدد 1, حزيران 2022

النفط الإيراني في استراتيجيات الدول الكبرى (1962-1953) م

أ. م. د. علي حسن المكصوصي [1]

الخلاصة

يعد قطاع النفط ومحاولة الدول الكبرى استثماره والسيطرة عليه في إيران من أهم محركات التاريخ الإيراني في العصر الحديث منذ عام 1908 ، سواء في التطورات الداخلية أو الخارجية ، بعد أن تحولت إيران إلى منطقة صراع ونفوذ. بين الدول الكبرى ولاسيما بريطانيا وروسيا في المرحلة الأولى. ثم بريطانيا وأمريكا وبقية دول أوروبا في المرحلة الثانية ، ومن أجل هذه الأهمية ، سندرس في هذا البحث "النفط الإيراني في استراتيجيات الدول الكبرى 1953-1962" وكيف أثر ذلك على الداخل الإيراني.

الكلمات المفتاحية : نفط، إيران، شركة، الاستراتيجيات، روسيا، بريطانيا، نزاع

انتساب الباحث
[1] كلية الكوت الجامعة، العراق، واسط، 52001

[1] dr.alihassan1955@gmail.com

[1] **المؤلف المراسل**

معلومات البحث
تأريخ النشر : حزيران 2022

Iranian Oil in the Strategies of Super Countries (1953 - 1962) AD

Assist. Prof. Dr. Ali Hassan Al-Maksousi [1]

Abstract

The oil sector and the major countries 'attempt to invest and control it in Iran is one of the most important drivers of Iranian history in the modern era since 1908, whether in internal or external developments, after Iran turned into an area of conflict and influence between the major countries, especially Britain and Russia in the first stage. Then Britain, America, and the rest of Europe in the second phase, and for that importance, we will study in this research "Iranian oil in the strategies of the super countries 1953-1962" and how this affected the Iranian interior.

Keywords : Oil, Iran, Company, Strategies, Russia, Britain, Conflict

Affiliation of Author
[1] Al Kut University College, Iraq, Wasit, 52001

[1] dr.alihassan1955@gmail.com

[1] **Corresponding Author**

Paper Info.
Published: June 2022

المقدمة

لم يحظ قطاع من القطاعات الاقتصادية الايرانية باهتمام الدول الكبرى منذمطلع القرن العشرين مثلما حظي النفط الايراني بمثل هذا الاهتمام , فقد تنافست على اكتشافه واستخراجه وبيعه للولايات المتحدةالأمريكية والاتحاد السوفيتي وبريطانيا منذ أن ظهر لأول مرة في (مسجد سليمان) بجنوب البلاد عام 1908م, و رمت الشركات النفطية العالمية بكل ثقتها لكي تكون لها حصة الأسد في الامتيازات التي عرضتها الحكومات الايرانية حتى تمكنت أول شركة بريطانية من الحصول على استغلال الامتياز عام 1909م وعرفت بإسم (The Anglo- Persian Co)) ليدخل النفط الايراني في إستراتيجيات الدول الكبرى ولاسيما بريطانيا و روسيا و الولايات المتحدة الامريكية , حتى اصبح جزءاً مهماً من التاريخ السياسي للتطور الاقتصادي الايراني , فضلا عن دوره في مجيء الحكومات الايرانية و سقوطها بسببه سواء في إيران أو في دول الشرق الاوسط النفطية الاخرى .

ولأهمية النفط الحيوية أصرَ الاتحاد السوفيتي بعد زوال النظام الروسي القيصري على وضعه مادة أساسية في معاهدة 1926م الموقعة مع حكومة طهران , و عدت منح أي إمتياز لنفط الشمال

الإيراني في عهد رضا شاه يمثل تهديداً للأمن القومي السوفيتي , بالمقابل لم يتمكن العاهل البهلوي الأول من أن يزيح عن كاهل بلاده في ثلاثينيات القرن العشرين امتياز الشركة البريطانية , و ظلت هذه الشركة تهيمن على النفط الايراني قرابة الستين عاما تتزامن مع تقديرات خبراء النفط العالمية بنفاد النفط الايراني أو على وشك نضوبه مع مدة انتهاء امتياز عام 1933م.

لم يكن العامل النفطي الا عاملاً مهماً , فضلاً عن عوامل أخرى , قسم منها داخلية و أخرى خارجية دفعت دول الحلفاء , ولاسيما بريطانيا و الاتحاد السوفيتي , الى إزاحة رضا شاه بهلوي عن الحكم و المجيء بأبنه عام 1941م, لتدفع هذه الدول الى جانب الولايات المتحدة الامريكية من أجل السعي للحصول على امتيازات جديده للنفط في شمال إيران , الأمر الذي دفع الحكومة الايرانية لعدم منح أي امتياز نفطي لهذه الدول مستندة على قرار البرلمان الايراني الذي الزم الحكومة بتعهداتها في حرية ايران في التصرف المستقل بمواردها النفطية و ابعاد البلاد عن جعلها ساحة للصراع و التنافس بين القوى الدولية خوفاً من نشوب حرب نفطية عالمية على الارض الايرانية.

شهدت السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية صراعاً و تنافساً محموماً بين الشركات النفطية الاحتكارية للهيمنة على النفط الايراني الذي أصبح سلعة سياسية و ليس حقلاً اقتصادياً فحسب , وخضع لمساومات و مناورات عدة مع البريطانيين تارة و مع السوفييت تارة أخرى , فضلاً عن حالات الترقب و الرصد الامريكي لاستغلال أي فرصة سانحة لشركاتها من أجل الدخول في الساحة النفطية الايرانية و إزاحة المنافسين اللدودين للأمريكان أو لإحلال محل أحدهما محل الاخر , إلاّ أنَّ وصول حكومة الدكتور محمد مصدق الى دفة الحكم عام 1951م أدى الى تغيير معادلات الدول المتنافسة ;لأن اتخاذ قراره في تأميم النفط في هذا العام قلب المعادلة رأساً على عقب و أدخل القضية النفطية في أروقة الصراع الايراني البريطاني الذي أمتدَّ حتى عام 1953م عندما أطاحت الاستخبارات البريطانية و المخابرات الامريكية بحكومة مصدق بعملية استخبارية لم تكن يد الشاه و أجهزته الأمنية بعيدة عنها , حتى دخلت القضية النفطية مرحلة جديدة , واصبح المدَ الرجعي سائداً في إيران .

تهيأت للدول الكبرى فرص متعددة بعد إزاحة حكومة الدكتور مصدق عن السلطة , إذ ازدادت حدة تنافسها للاستحواذ على النفط الايراني , لاسيما الكونستريوم النفطي الاحتكاري الذي تحكم بالنفط الإيراني طيلة السنوات التي امتدت من عام 1954م حتى انتهاء الخطة الاقتصادية الثانية عام 1962م.

تهتم هذه الدراسة بتتبع النفط الايراني في استراتيجيات الدول الكبرى بعد تحكم مجموعة الشركات النفطية العالمية (الكونستريوم) بالثروة النفطية عام 1953م حتى في أيران و المباشرة بالخطة الاقتصادية الثالثة بعد انتهاء الخطة السابقة عام 1962م .

اعتمدت الدراسة على مصادر إيرانية و عربية و وثائق أمريكية و بريطانية و عراقية غير منشورةَ , و ينشر قسم منها لأول مرة في بحث أكاديمي , فضلاً عن رسائل و أطاريح دكتوراه أشرف عليها و ناقشها أساتذة مختصون في حقل الدراسات العلمية الايرانية .آمل أن ينال القبول و من الله العون و التوفيق.

المبحث الاول : التطورات النفطية في إيران و موقف الدول الكبرى منها 1953-1955م

كشفت عملية الاطاحة بحكومة الدكتور محمد مصدق في التاسع عشر من آب 1953[1] عن مقدار التآمر البريطاني – الأمريكي ضد أي دور وطني لتخليص النفط الايراني من براثن الاحتكارات الاجنبية , ليبقى هذا الموضوع مثار جدل لما سينجم عنه هذا الملف الحيوي في المرحلة المقبلة[2].

كان هدف الولايات المتحدة الامريكية من وراء الاشتراك في إحباط و إفشال تأميم النفط الايراني هو الدخول في الساحة النفطية الايرانية و منافسة الشركات البريطانية التي هيمنت سنوات طويلة على هذا المورد الاقتصادي المهم، و خوفاً من ان تحذو دولٌ نفطية أخرى حذو إيران و تؤمّم النفط الذي تقوم بإنتاجه الشركات النفطية الإيرانية[3].

ولتحقيق الهدف الامريكي قدمت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية الى الحكومة الإيرانية قرضاً قدره (٤٥) مليون دولار لمساعدتها على الوقوف على قدميها بسبب الأوضاع الاقتصادية و المالية السيئة التي كانت تعانيها إيران أثر سقوط حكومة مصدق، وفراغ خزينتها، و ما أصاب الاقتصاد الايراني من خراب و تراجع و فوضى اقتصادية عارمة[4] .

لم تكتف الإدارة الامريكية بمنح إيران قرضاً مالياً لتحسين وضعها المالي، بل أبدت استعدادها لجعل الأسواق الإيرانية أكثر إستقراراً من خلال إستمرار برنامج (النقطة الرابعه) [5]الإقتصادي لدعم الاقتصاد الإيراني، ومنها مبلغ قدره (٢٣) مليون دولار كمعونة للإستفادة منها لتمويل شراء مشتريات ضرورية[6] .

سعت الإدارة الأمريكية للاستفادة من كره الرأي العام الإيراني لشركة النفط الأنكلو_ إيرانية التي دخلت في صراع نفطي مع

إيران و بسببها تدهورت أوضاع البلاد في جوانبها المختلفة السياسية منها و الاقتصادية و الاجتماعية و العسكرية و تعالت أصوات الايرانيين بضرورة طرد هذه الشركة التي لم تجلب لهم سوى المشاكل و الأوضاع السيئة[7] .

وهكذا بدأت الإدارة الأمريكية بنشر الدعايات بين صفوف الرأي العام الإيراني و تغذية مشاعره المعادية للبريطانيين من أجل كسر الإحتكار الأنگليزي للنفط الإيراني وإحلال الشركات النفطية الأمريكية محلهم ، و بدأ بعض رجال السفارة في طهران بالتحرك على عدد من الشخصيات الايرانية المؤثرة، فإنّ الاقتصاد الايراني سيتحسن كثيراً و ستجني ايران ثمار هذا الدخول الأمريكي و التعاون بين واشنطن و طهران، و سينعكس ذلك إيجابياً على المواطن الإيراني الذي لم يجن من هيمنة الشركات النفطية البريطانية سوى الفقر و التخلف و تذبذب الموارد الاقتصادية[8].

ونتيجة لذلك حاولت الحكومة البريطانيةاستغلال إعادة علاقاتها الدبلوماسية مع الحكومة الايرانية بعد انتهاءالأزمة النفطية عن طريق التلويح لها بأنها ستقدم مساعدات مختلفة لإيران، و أن الأخيرة ستستفيد من إعادة علاقاتها بشكل كامل مع الايرانيين، و بالفعل تم إعادة السفراء الى كل من البلدين في مطلع العام ١٩٥٤م[9].

لم يلق إعادة تبادل السفراء بين البلدين صدىً إيجابياً لدى الرأي العام الإيراني; لأنه كان غير راض عما آلت اليه الأوضاع بعد الأزمة النفطية، كما أسهمت الدعاية الأمريكية بدورها في تحريض الإيرانيين على أن يقفوا سلبياً تجاه إعادة العلاقات الدبلوماسية لكي يشكل ذلك عنصر ضغط على الشركات البريطانية فتقبل بمشاركة الأمريكيين في النفط الإيراني[10].

كانت أقوى معارضة لإعادة العلاقات الدبلوماسية بين إيران و بريطانيا قد تمثلت بمعارضة المؤسسة الدينية الإيرانية لذلك، فعلى سبيل التمثيل لا الحصر أكد آية الله ابو القاسم الكاشاني[11] معارضة تبادل السفراء و عدَ ذلك يوماً أسود في تاريخ إيران المعاصر; لأن بريطانيا تعاملت مع إيران تعاملاً سيئاً، و أنّ شركتها النفطية هيمنت على النفط في هذا البلد و سرقت خيراته وموارده الاقتصادية، ولم يجن الإيرانيون منها إلا النزر اليسير مالياً و اقتصادياً[12] .

و بناء على ذلك أقترح الامريكيون أن يشتركوا مع البريطانيين في تشغيل حقول النفط الإيرانية;لأن الرأي العام يرغب في ذلك، ولتهدئة الايرانيين أكد المسؤولون الامريكيون أنّ شركة النفط الانكلو- ايرانية البريطانية الجنسية أصبحت غير مرغوبة في إيران، لذلك يجب أن يتم تشكيل (كارتل نفطي) يعرف بأسم (كونسرتيوم)[13] مكوناً من عدة شركات نفطية كبيرة بريطانية وأمريكية و فرنسية من أجل زيادة الإنتاج النفطي الايراني والاستفادة من موارده الاقتصادية في تحسين أوضاع إيران وتحقيق التنمية الاقتصادية المطلوبة فيها[14].

ومن جانبه حاول رئيس الوزراء الايراني الجنرال فضل الله زاهدي [15] التوفيق ما بين المصالح النفطية الأمريكية و البريطانية فإنّه وعدهما بأنه سيحقق لهما مطالبهما النفطية من خلال منحهما ما يصبوان إليه، و لإسكات المعارضة الداخلية التي ظهرت في إيران ضد شركة النفط الانكلو - ايرانية فأنه قام بإلقاء القبض على المعارضين لها و المتظاهرين ضد عودتها الى إيران، فنفى المعارضين الى جزيرة (خارج) في الخليج العربي، وفرض الإقامة الجبرية على البعض الاخر[16] .

بدأت التصريحات البريطانية الامريكية الإيجابية تنهال على حكومة زاهدي و تشير الى ضرورة دعمه بكل الوسائل الممكنة من أجل استمراره في الحكم و عدم السماح للمعارضة، لاسيما اليسارية التي كانت مدعومة من الاتحاد السوفيتي بالوصول الى السلطة و على رأسها الحزب الشيوعي الايراني (توده) التي كانت تعارض الحكومة الايرانية وتدعو الى إسقاطها ؛لأنها ترغب في منح الدول الكبرى امتيازات نفطية عديدة على حساب استقلال إيران الاقتصادي و السياسي.

أكد المسؤولون الامريكيون للإيرانيين أنّهم إذا وافقوا على تشكيل (الكونستريوم) النفطي فإنهم سيحصلون على امتيازات عديدة؛ لأن هذه الشركات عملاقة و كبيرة و لديها خبرات مهمه في مجال استثمار و بيع النفط في الاسواق العالمية لأنها المهيمنة على هذه الأسواق و قادرة على تصريف النفط و التحكم بأسعاره بما يخدم المنتجين و المستهلكين، و أكد الامريكيون أنّ مبيعات النفط الإيراني سترتفع حسب تقديراتهم الى (٤٠) مليون طن[17] في السنه، في حين أبدى البريطانيون رغبتهم في أن تقديم كل ما يخدم الاقتصاد الايراني، و سيعملون جاهدين على رفع الانتاج النفطي الايراني الى سقوف عالية بحيث تحصل إيران على موارد مالية كافية لتنشيط اقتصادها و تتجاوز ما عانته بسبب سياسة حكومة الدكتور مصدق " المتطرفة" وغير الحكيمة "[18].

وعلى الرغم من أن البريطانيين عارضوا فكرة إقامة الكونستريوم النفطي ؛ لأن ذلك كان يعني إسهام شركات أمريكية و فرنسية مع شركتهم الوحيدة، و ستكون المنافسة على أشدها بين هذه الشركات الإحتكارية معهم، إلاّ إنّ المسؤولين الامريكيين تمكنوا من إقناع البريطانيين و أكدوا لهم أنهم إذا لم يقبلوا بهذه الفكرة ودخول شركات غير بريطانية مع شركتهم الانكلو-ايرانية فإن الشركات

النفطية الامريكية و باقي الشركات الداخلة معهم في الكونستريوم النفطي ستنفرد بإستخراج النفط الايراني وبيعه ودفع حكومة زاهدي الى اختلاق المشاكل مع الشركة البريطانية و إبعادها عن الحقول النفطية الإيرانية و إحلال الامريكيين و غيرهم بدلاً من البريطانيين [19].

لم يكن أمام البريطانيين سوى القبول بمقترحات المسؤولين الامريكيين ؛ لأن سمعتهم في إيران كانت سيئة، و لأن الرأي العام الإيراني كان معادياً لهم، كما انّ الكونستريوم تمكن من أن يهيئ له أرضية صلبه بين أوساط عديدة من الرأي العام الإيراني الذي كان متعاطفاً مع الأمريكيين الذين كان موقفهم أثناء الأزمة النفطية مع حكومة مصدق أفضل من الموقف البريطاني الذي كلفهم الكثير من الجهد و الخسارة المالية[20].

و تشكلت لجنة مختصة من عدد من المختصين الأمريكيين و البريطانيين و الإيرانيين لوضع آلية مناسبة لحسم موضوع الأزمة النفطية و تهيئة المستلزمات اللازمة للخروج بحل مناسب لكل الأطراف، و بالفعل تم التوصل الى تسمية مجموعة من الشركات المنضوية تحت لواء الكونستريومالنفطي التي تمثلت بثماني شركات، خمس منها أمريكية، و واحدة فرنسية و أخرى هولندية فضلاً عن شركة النفط الأنكلو-ايرانية البريطانية الجنسية[21].

وهكذا أضحت الشركات الأمريكية بموجب هذه الاتفاقية التي وقعت في الخامس من آب ١٩٥٤ هي المتحكمة بالنفط الإيراني وتم إضعاف هيمنة شركة النفط البريطانية على هذا المورد الحيوي الذي أستمرّ أكثر من (٤٦) سنة إبتدأ من عام ١٩٠٨م حتى تاريخ توقيع هذه الاتفاقية التي دشنت مرحلة جديدة من مراحل سيطرة الشركات الإحتكارية الأجنبية على النفط الإيراني، فبدلاً من أن تتعامل إيران مع شركة نفطية واحدة كان عليها أن تتعامل مع ثماني شركات نفطية لكل واحدة منها سياستها و إستراتيجية خاصة بالدولة التي تقف ورائها.

لم تكن هذه الشركات النفطية الأمريكية و الفرنسية و الهولندية و البريطانية شركات صغيرة، و إنّما كانت شركات عملاقة تهيمن على السوق الدولية، وهي التي تمد الغرب باحتياجاته النفطية و تتحكم بكمياته، فأدركت الحكومة الايرانية انّ مصالحها أصبحت متساوية مع المصالح الغربية في مواجهة الطموحات و التهديدات السوفييتية خارجياً و داخلياً في إيران المتمثل بحزب تودة ضد هذه المصالح المتنامية للغرب في إيران[22].

كانت الحكومة الايرانية مضطرة الى القبول باتفاق الكونستريوم عام ١٩٥٤ بسبب ديونها التي وصلت هذا العام الى (١٠) ملايين دولار بسبب سوء الإدارة و الفساد المالي، و استمر التبذير و سوء التخطيط الاقتصادي[23].

وتعزيزاً لهذا الاتفاق زار إيران نائب الرئيس الأمريكي ريتشادنكسون(R. Nixson) و أستقبل من قبل المسؤولين الايرانيين و أكد خلال لقاءاته معهم أنها إذا لم تقبل إيران بوجود الشركات الأجنبية في بلادها فإنها لن تحصل على أية مساعدات أمريكية جديدة، و على الإيرانيين أنّ لا يخلقوا المشاكل مع الكونستريوم النفطي؛ لأنه سيسهم في زيادة مواردهم المالية و سيحقق لهم مالم تستطع أنّ تحققه لهم شركة النفط الأنكلو-ايرانية[24]. اكتسحت عملية إعادة إنتاج النفط الإيراني و إيجاد أسواق خارجية لتصديره صعوبات؛ لأن عددًا من الدول النفطية قد أخذت مكانها خلال الأزمة النفطية (١٩٥١-١٩٥٣)، لذلك كان على الكونستريوم أن يقوموا بهذه المهمة المتعلقة بتوسيع حقول النفط الإيرانية من جهة و تعريف النفط الإيراني في السوق العالمية خلال سنوات معدودة لتعويض ما خسرته إيران و تطلب ذلك تعاون شركات النفط السبعة فضلاً عن الشركة البريطانية للاهتمام كثيراً بالإنتاج و النقل و التصفية و التسويق ؛لأن هذه الشركات كانت تسيطر ٨٨٪ من الصناعة النفطية خارج المجموعة السوفيتية[25].

اعترضت الشركات النفطية الامريكية الصغيرة في الولايات المتحدة الأمريكية على عدم منحها حصة في النفط الايراني لأن منح الحصص كان فقط للشركات الكبرى المشتركة في الكونستريوم، فعالجت الإدارة الأمريكية هذا الموضوع بأن سمحت لعدد من الشركات الصغرى المساهمة بنسبة ٥٪ من الحصة الأمريكية [26].

واجه تنفيذ إتفاقية الكونستريوم صعوبات جدية تعلقت في مدى تمثيل الايرانيين في محل إدارة هذه الشركات، فقد خصصت هذه الاتفاقية مقعدين من سبعة مقاعد للإيرانيين في كل شركة، في حين كانت رغبة إيران أن يكون تمثيل أعضائها الأكثرية في مجمل إدارة الشركات، الأمر الذي لم يقبل به ممثلو الشركات الأجنبية الذين أكدوا حقهم في تحديد التمثيل الايراني ؛لأن لهذه الشركات الحق في السيطرة و الإدارة الكاملة و المؤثرة في جميع عملياتها[27].

أدى هذا الجدل بين الايرانيين و الكونستريوم الى دفع عدد من الخبراء النفطيين الايرانيين لعد اتفاقية الكونستريوم التفافاً على قرار التأميم الذي اتخذته حكومة الدكتور مصدق عام ١٩٥١م، في حين عدّ مناصروها من الايرانيين إنّها ((قبلت بمبدأ التأميم)) و بين معارضيها و مناصريها جاء تأكيد الحكومة الايرانية من أنّ

الحق الشرعي في التملك بقي لإيران، لكن السيطرة الفعلية على مصفى عبادان وحقول النفط الرئيسية قد تحولت الى الكونستريوم النفطي[28].

تدخل الشاه محمد رضا شاه[29] لتمرير الاتفاقية و إسكات الأصوات المعارضة لها عندما أكد أنّ هذه الاتفاقيةقضت و الى الأبد، على الاحتكار البريطاني الذي كان مسيطراً على صناعة النفط الإيراني، و إن العلاقة بين البلدين مهدت لعلاقات إيران و بريطانيا على أساس المساواة التامة، لكن ذلك، في الوقت نفسه مهد لدخول إيران في حلف بغداد عام ١٩٥٥م، فلم يقتصر الأمر على العلاقات السياسية و العسكرية و الاقتصادية فحسب، و إنما مهد لتحول إيران نحو الولايات المتحدة الأمريكية كدرجة أكبر من السامية في المجالات كافة.

المبحث الثاني : تطور القضية النفطية و انعكاساتها على استراتيجيات الدول ١٩٥٥-١٩٦٢م

فقدت إيران بعد توقيع اتفاقيةالكونستريوم كل سيطرتها على نفطها، لأن جميع العمليات النفطية أصبحت بيد الشركات الثمانية الاحتكارية الأجنبية، و أصبحت هذه الشركات هي المتحكمة بسقف الإنتاج النفطي و أسعار النفط الإيراني[30].

و على صعيد أخر بدأت مرحلة جديدة من العلاقات الايرانية مع الدول الغربية توجت بعقد حلف بغداد بين إيران و تركيا و العراق و الباكستان في الرابع و العشرين من شباط ١٩٥٥ الذي كان بالأساس مبادرة أمريكية لمواجهة "الخطر السوفيتي" و منع تأثيره من الوصول الى منطقة الشرق الأوسط، الأمر الذي عارضه السوفييت لأنه عدَه موجهاً ضده[31].

و مع ذلك تخوف محمد رضا بهلوي من احتمال فشل حلف بغداد في توفير الدفاع المؤثر تجاه الاتحاد السوفيتي، و إنّ عدم مساهمة الأمريكيين وإشراكهم في الحلف قد يضع تحدياً جدياً على الدعم الاقتصادي و العسكري خاصة، و إنَ تناقص النفوذ البريطاني في الشرق الأوسط العربي من دون الحضور الأمريكي قد يخلق ظروفاً ملائمة للاتحاد السوفيتي و الأنظمة العربية الثورية فيؤدي ذلك بالنتيجة الى إضعاف مكانة الدول العربية الصديقة للغرب، و كذلك إيران في منطقه الخليج العربي[32].

شهدت المرحلة التي أعقبت عقد حلف بغداد سيطرة الاحتكارات الأمريكية على الثروات النفطية الإيرانية، فحصلت هذه الشركات على مانسبته ٧٥٪ في حين حصلت إيران على ٢٥٪ من الأرباح بسبب تلاعب الكونستريوم بنفقات الانتاج و أسعار البيع[33].

توزعت الواردات النفطية التي حصلت عليها إيران من بيعها لنفطها عبر شركات النفط الأجنبية على الخطط الاقتصادية لتطوير اقتصادها الوطني، في الوقت الذي حققت الشركات النفطية الأجنبية أرباحاً مقدارها (٦٠٠) مليون دولار في الأعوام التي أعقبت عام ١٩٥٥م، فيكفي أن نذكر أنّ الشركات النفطية الأمريكية وحدها حصلت على أرباح صافية من النفط الإيراني بلغت (١١٠) مليون دولار خلال السنوات من ١٩٥٥ حتى ١٩٦٢م [34] على الرغم من ارتفاع عائدات النفط خلال هذه السنوات، لذلك لم تتمكن الحكومات الايرانية من تغيير البنية الاقتصادية باستثمار عائدات النفط بشكل أفضل، و يوضح جدول رقم (1) العائدات النفطية خلال السنوات من ١٩٥٤-١٩٥٥م حتى عام ١٩٦٢ م[35].

جدول رقم (١) العائدات النفطية الايرانية خلال السنوات ١٩٥٤-١٩٥٥م حتى ١٩٦٢-١٩٦٣م

السنه	العائدات النفطية (مليون دولار)
١٩٥٤-١٩٥٥م	٣٤،٤
١٩٥٦-١٩٥٧	١٨١
١٩٥٨-١٩٥٩	٣٤٤
١٩٦٠-١٩٦١	٣٥٩
١٩٦٢-١٩٦٣	٤٣٧٢

لم يكن بإمكان السوفييت السكوت على ماكان يجري من قيام الولايات المتحدة الأمريكية بجر إيران الى نظام التحالف المساند للغرب في منطقة الشرق الأوسط سواء من خلال خطة تأسيس الكونستريوم النفطي أو من خلال إدخال إيران في حلف بغداد، فقد أكدت الجرائد السوفيتية وفي مقدمتها (برافدا) " Bravda" أن هذه الإجراءات ما هي إلا محاولة أمريكية للسيطرة على اقتصاد إيران برمته، و إنَ دخول إيران في حلف بغداد و تكوين تحالف مساند للغرب ضد الاتحاد السوفيتي جزء من المخططات السياسة و العسكرية " العدوانية" المغامرة للولايات المتحدة الأمريكية[36].

و وجه السوفييت اللوم الى الحكومة الايرانية نتيجة انضمامها الى حلف بغداد، و عدت ذلك ما هو إلا خطوة تتناقض مع مصالح الشعب الإيراني، وأنّ إيران ستفقد حيادها؛ لأنها ستكون جزءاً من الأحلاف الاستعمارية المعادية للسلام، و إنَ ذلك يخدم أهداف " قوى الإمبريالية" المتمثلة بالولايات المتحدة الأمريكية التي ستستغل الحلف و تعمل على تحويل دول الشرق الأدنى و الأوسط، و بضمنها إيران الى مرتكز لقواعدها العسكرية في تلك البلدان[37]. و أكد السوفييت عدم سماحهم بمنح أي امتيازات نفطية الى الدول الغربية في المناطق الشمالية من إيران؛لأن ذلك سيشكل تهديداً للأمن القومي السوفيتي و للمعاهدة الموقعة بين البلدين في الأول من تشرين الأول ١٩٢٧م الخاصة بالأمن و الحياد[38] .

و حاول الاتحاد السوفيتي منع إيران من توقيع أي معاهدة أو اتفاقية مع الولايات المتحدة الأمريكية من خلال الإغراءات التي أعلن الاتحاد السوفيتي استعدادهم لتقديمها الى الحكومة الايرانية، و بدأت بين البلدين تبادل المذكرات من أجل تحقيق هذا الهدف من جهة و السعي لإخراج إيران من حلف بغداد من جهة ثانية، و التلويح للإيرانيين بدعم السوفييت للوضع الاقتصادي الإيراني و تقديم الاستشارات في المجال النفطي و غيره من المجالات الأخرى[39].

أوضح الشاه محمد رضا بهلوي حقيقة ماكان يطلبه السوفييت من بلاده حينما أشار الى أنّ السوفييت " قدموا مقترحات من خلال وسطاء يحملون وعوداً في إقامة حلف غير عدائي طويل المدى وفي تقديم مساعدة اقتصادية ضخمة لإيران"، و استطرد الشاه قائلاً : " إنَ واحداً من الأخطاء التي ارتكبها السوفييت هو مطالبتهم لنا بوجوب مغادرة حلف بغداد" الأمر الذي عدته إيران تدخلاً في سياستها الخارجية[40] .

أدّى فشل المفاوضات بين إيران و الاتحاد السوفيتي الى توقيع إيران اتفاقية الدفاع مع الولايات المتحدة الأمريكية في آذار ١٩٥٩م التي أعتقد المسؤولون الايرانيون أنّ من شأنها أن تضمن أمن بلادهم و تحقق لهم مردودات اقتصادية متمثلة بالمساعدات الاقتصادية و العسكرية؛ لاسيما أنّ الشركات النفطية الأمريكية كانت تهيمن على استخراج النفط الإيراني وتصديره أو على الاقل على نسبة كبيرة منه، و إنّ هذه الاتفاقية ستسمح لإيران بالاستفادة من الخبراء الأمريكيين بتحسين الاقتصاد الايراني و يجعلها أكثر اعتماداً من النواحي السياسية و العسكرية و الاقتصادية على الولايات المتحدة الأمريكية[41].

شهدت السنوات الأولى من ستينيات القرن العشرين تدهور العلاقات الايرانية السوفيتية و تنامي و تعزيز العلاقات الأمريكية الايرانية و حاول شاه ايران المناورة على حساب القوانين، فقد لوح الشاه للأمريكيين بأنّ عدم تقديم المساعدات الاقتصادية لبلاده بعد انخفاض أسعار النفط في مطلع الستينيات سيدفعه ذلك الى تحسين علاقات بلاده بالسوفييت، فقد أدى انخفاض أسعار النفط و تزامن ذلك مع انضمام إيران الى منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)[42](O. P. E. C.) الى نتائج سلبية على الوضع الاقتصادي للبلاد، في الوقت الذي كانت فيه حركة الإصلاحات و التحديث في إيران بحاجة للمزيد من الموارد المالية. و مثلت عائدات النفط الركيزة الأساسية لمجموع الإيرادات، فكان من الطبيعي أن تشهد إيران أوضاعاً اقتصادية سيئة، ممّا دفعها الى الطلب من الشركات النفطية الأجنبية و بضمنها الأمريكية زيادة الإنتاج النفطي وتوفير موارد مالية للخزينة الإيرانية للاستمرار في خطط التنمية الاقتصادية[43] .

شهدت إيران خلال المدة ١٩٦٠-١٩٦٢م أزمة اقتصادية كبيرة بسبب انغماس مؤسسات الدولة في إنفاقٍ عالٍ لم يسبق له مثيل لاسيما مجالي الإسكان الحضري و الصناعة الذين تركزا في العاصمة، و أدى هذا الازدهار الاقتصادي الى تجاوزات تمثلت في الأسعار المرتفعة و بدائل الصرف المنخفضة، و بحسب تقرير للمجلس الاقتصادي الأعلى صدر عام ١٩٦٢م فإنه على رغم الزيادة الضخمة نسبياً لواردات الحكومة من الضرائب النفطية فإن الحصة المنفقة على التطور بموجب خطة السبع سنوات (١٩٦٠ - ١٩٦٧م) قد انخفضت من ٨٠٪ الى ٥٥٪ و شكل استخدام واردات النفط أحد أسباب ذلك[44].

كانت نسبة عالية من واردات النفط تفقد نتيجة تبديد الأموال و عدم الكفاءة و الفساد الذي كان مستشرياً، و أصبح وباءً عانت منه إيران كثيراً، وأسهم في سقوط عدة وزارت كان من بينها وزارة علي أميني[45] التي أعلن رئيسها بقيام حملة قوية للقضاء على الفساد و المفسدين، إلا أنّ وزارته سقطت بسبب وقوف الانتهازيين ضدها و عدم تمكنها من موازنة الميزانية، فضلاً عن عدم تقديم

الولايات المتحدة الأمريكية المساعدات الاقتصادية اللازمة لها ودعم الميزانية، كل هذه الأسباب، وغيرها، دفعت الاتحاد السوفيتي الى عرض مساعداته الاقتصادية لإيران مؤكداً أنهَ المانح المنظور و الجدي لهذه المهمة التي كانت إيران بحاجة إليها، حيث سبق للسوفييت أن قدموا عام ١٩٦٢م (٤٠٠) مليون دولار لجارة إيران - أفغانستان. الأمر الذي جعل المسؤولين الإيرانيين يفكرون في استثمار هذا العرض في تجاوز أزمتهم الاقتصادية تدهور أوضاعهم الداخلية و انقطاع المساعدة الأمريكية القائمة للميزانية الإيرانية[46] .

أدت الأزمة الاقتصادية التي عانتها إيران خلال السنوات ١٩٦١-١٩٦٢ م الى تطوير علاقات إيران بالاتحاد السوفيتي؛ لأن الشركات النفطية الأجنبية العاملة في إيران وتوقف الولايات المتحدة الأمريكية عن دعم الميزانية و عدم كفاية الموارد النفطية في إيفاء متطلبات التطور و التنمية في البلاد دفعت بنظام الشاه الى تطبيع علاقات بلاده مع السوفييت الذين أبدوا استعدادهم للتعاون الاقتصادي مع إيران و تصميم الشاه على تعزيز قوته و استمرار نظامه في الحكم، فأسهمت في فتح صفحة جديدة من سياسة إيران الخارجية تجاه الاتحاد السوفيتي[47].

وهكذا يتضح لنا أنَ إيران لم تسر على وتيرة سياستها مع الدول الكبرى، فبقدر ما كانت تقدم لها الولايات المتحدة الأمريكية مساعداتها الاقتصادية لدعم ميزانيتها كانت علاقتها وثيقة بالأمريكيين، ولكن بعد تراجع الأمريكيين عن دعمهم الاقتصادي لإيرانيّ أثر إعادة تقييم سياستهم في هذا المجال، و تعالي الأصوات في بلادهم بضرورة ربط أي مساعدة اقتصادية لأي بلد خارجي بمقدار وجود (الديمقراطية) فيه من جهة، وقيامه بإصلاحات جديدة من جهة ثانية، المسألتان اللتان كانتا متراصتين في إيران لذلك اضطر المسؤولون الإيرانيون للتوجه نحو جارهم الاتحاد السوفيتي الذي وجد في ذلك فرصة سانحة لتطبيع علاقاته مع نظام الشاه في محاولة لإبعاد التأثير الأمريكي على حدود أمنه القومي.

الخاتمة

اسهم النفط بدور مهم و أساسي في دفع الدول الكبرى الى وضعه في استراتيجياتها، فهو سلعة مهمة في زمن الحرب و السلم ولما كان النفط الإيراني قد ظهر منذ وقت مبكر في بلاد فارس يعود تاريخه الى عام ١٩٠٨م كان من الطبيعي أن تتكالب على استخراجه أحدى الدول الكبرى حينها المتمثلة ببريطانيا، فأخذت أحدى شركاتها النفطية امتيازه و سنة بعد أخرى هيمنت شركة (الأنكلو-ايرانية) عليه حتى وصول حكومة مصدق الى الحكم عام ١٩٥١م وقامت بتأميمه.

لم يكن بإمكان الشركة البريطانية السكوت على قيام مصدق بتأميم النفط الإيراني؛ لأنه كان مصدراً للأرباح الكبيرة التي كانت تحصل عليها سنوياً، لذلك لم تترك وسيلة إلا ولجأت إليها من أجل إفشال التأميم الإيراني حتى لو اقتضت الضرورة إسقاط الحكومة القائمة بالقوة العسكرية، فإلتقت مصالح بريطانيا و الولايات المتحدة الأمريكية و الشاه محمد رضا بهلوي وتمَ إزاحة حكومة مصدق و الالتفاف على قرار التأميم.

إستثمرت الولايات المتحدة الأمريكية فرصة الخلاف الايراني - البريطاني، فتدخلت بكل إمكاناتها السياسية و الدبلوماسية لكي تحصل شركاتها النفطية على موطئ قدم لها في النفط الإيراني، فسعت الى إثارة الرأي العام الإيراني الذي كان متعاطفاً مع قرار التأميم لكي يرفض عودة الشركة البريطانيةلاستغلال النفط الإيراني ثانية الا بإطار جديد، فكان تشكيل (الكونستريوم) إطاراً جديداً لكي تزيح الولايات المتحدة الأمريكية هيمنة و احتكار الشركة البريطانية للنفط الإيراني. فأدخلت الولايات المتحدة الأمريكية سبع شركات جديدة خمس منها أمريكية و اثنتان فرنسية وهولندية، فضلاً عن الشركة البريطانية لاستثمار النفط الإيراني، وتم بهذه الطريقة، إضعاف دور الشركة البريطانية و منع انفرادها في السيطرة على نفط إيران بأكمله.

لم يكن بإمكان السوفييت ان يبقوا متفرجين لما كان يحدث على أرض البلد المجاور لهم من مناورات نفطية استهدفت من ورائها الولايات المتحدة الأمريكية تهيئة إيران لإدخالها في الفلك الامريكي و التحالفات الغربية، فحاولت تارة، بالترهيب و أخرى بالترغيب لمنع إيران من السير على المنوال الأمريكي - الغربي، إلا أنها في مفاوضات ١٩٥٨-١٩٥٩م فشلت في الوصول الى أهدافها، فاستغلت الازمة الاقتصادية التي عانت منها إيران في السنوات الأولى من القرن العشرين، لتطرح نفسها دولة لديها الاستعداد لتقديم المساعدات الاقتصادية بدلاً من الولايات المتحدة الأمريكية التي أعترض عدد من سياسيها على استمرار برنامج المساعدة الاقتصادية لإيران لدعم اقتصادها و تعزيز ميزانيتها التي كانت تعاني من ضائقة مالية كبيرة.

عد السوفييت ان تحركهم على حكومة الشاه يشكل جزءاً من (الحرب الباردة) التي كان أوارها مشتعلاً بين المعسكرين الشرقي و الغربي، وإنّ فتح صفحة جديدة في العلاقات مع إيران سيدفع الأخيرة الى إعادة النظر في توجهاتها المندفعة نحو المعسكر الغربي ويعيد حساباتها على ضوء مصلحتها بعد تراجع

الامـريكيين عـن دعمهـا اقتصـادياً ولـم تقـم الشـركات النفطيـة الأمريكية برفع الانتـاج الإيرانـي ليلبـي متطلبـات التنميـة و التطـور الاقتصـادي فيها.

إن أحد أهم الـدروس المستقاة من هذه الدراسـة تؤكد لنـا أنّ النفط الإيراني ظلّ عنصـراً مهمـاً في إستراتيجيات الـدول الكبرى التـي سعت وراء مصالحها النفطية و حاجتها إليه دون مراعاة لتحالفاتها كما هو بالنسبة الى الولايات المتحدة الأمريكية التي استثمرت أول فرصـة سنحت لهـا لإزاحـة و تقليل نفوذ و إحتكارهم البريطـانيين للنفط الإيرانـي، ممّـا يؤكد لنـا عدم وجود صـداقه دائمـة او عداوة دائمة، و إنما هناك مصالح دائمة للدول الكبرى، وهو الأمـر الـذي سعى اليه السوفيت أيضًا حينما أرادوا دفع إيران الى إقامه علاقات إقتصادية و سياسية علـى حسـاب الامـريكيين و الـدول الغربيـة في السنوات الاولى من ستينات القرن العشرين.

الهوامش والتعليقات

(1) للتفصـيل عـن الانقـلاب الـذي أطـاح بحكومـة الـدكتور محمـد مصدق يراجع : دار الكتب و الوثائق , ملفات البلاط الملكـي , التسلسل 311/4967, تقرير سـري مـن السـفارة العراقيـة فـي طهران الى وزارة الخارجية العراقية في 25/ آب / 1953م , الوثيقـة رقـم 71, ص 126-128, (سنشـير لـدار الكتـب و الوثـائق ب : د. ك. و.) ؛ R.Roosevelt, Counter Coup, The struggle for the control of Iran , U.S.A., 1971,PP.199-200.

(2) ينظر: الى طاهر خلف البكاء, سياسـة ايـران النفطيـة فـي عهد حكومـة الجنـرال زاهـدي 1953-1955م, دراسـة وثائقيـة "المؤرخ العربي " (مجلة) العدد (47) , السنه (19) , بغداد , 1993, ص. 2 ؛ رواندا براهيميان, ايران بين ثورتين , ج1 , ترجمـة : مركـز البحـوث و المعلومـات , بغـداد , 1982م , ص 187.

(3) Foreign Relation of the united states ,vol 1. , from: Iran, to the Department of state, 26/8/1953, p. 128

(4) د. ك. و. , ملفات البلاط الملكي , التسلسل 311/4967, كتـاب سري من السفارة العراقيـة فـي طهـران الـى وزارة الخارجيـة العراقية في 30 أيلول / 1953, رقم الوثيقة 97, ص 160.

(5) وهو برنامج طرحه الرئيس الأمريكي ترومـان عـام 1949م اذ أشار بنده الرابع الى برنامج المساعدة الفنية و المالية , و كـان عرضه الأساس هو الوقوف بوجه الشيوعية و تمهيد الطريق أمـام التغلغـل الامريكـي فـي الـدول المعنيـة تحـت سـتار المسـاعدات الاقتصـادية ينظر Y. Alexander and A. Nanes, the United States and Iran. A Documentary, History, U.S.A., 1980, PP. 211-121, آراء جاسم محمد المظفر , موقف الولايات المتحدة من تـأميم النفط فـي إيـران 1951-1953, رسـالة ماجسـتير غير منشـورة , كليـة الاداب– جامعـة البصـرة , 2001, ص 33-34.

(6) د. ك. و. ملفات البلاط الملكي , التسلسل 311/5032, تقرير سري من السفارة العراقيـة فـي طهـران الـى وزارة الخـارجيـة العراقية في 2/ تشرين الأول / 1953, الوثيقة رقم 99 , ص 162.

(7) P. Mansfield, Iran in 1951-1963, New York, 1975, P.88.

(8) محمد الغزالـي , النفط في الشرق الأوسط , القاهرة , 1988, ص 122.

(9) "ايـران شـهر" جلـد أول , نشريةجابخانهدانشـكاه, تهـران , 1322ش , ص 555.

(10) H.S.H. Nari , A study of Nationalization of the oil industry in Iran , Ph . D. Colorado state College, U.S.A, 1979, P.259.

(11) عالم دين إيراني , ولد عام 1889 في كاشان الايرانية , عـاش في العراق سنوات عدة , غادره عام 1941م. اعتقل اكثر من مرة و نفي الى خارج البلاد مرات عدة . تحـالف مـع الدكتور محمد مصدق ثم انفض التحـالف بينهمـا يراجـع " الموسوعة الايرانية المعاصرة " (الشخصيات) ترجمة مركز البحـوث و المعلومـات , بغـداد , 1985, ص403-404, جـلال عبـاس , الشخصـيات الايرانيـة فـي القرن العشرين , بيروت -1991, ص 37-40.

(12) د.ك.و., ملفات البلاط الملكي , التسلسل 311/4986, تقرير سري من السفارة العراقيـة فـي طهـران الـى وزارة الخـارجيـة العراقيـة 2/ تشـرين الثـاني / 1953, الوثيقـة رقـم 13, ص 22.

(13) للتفصـيل عن الكونستريوم راجـع : عبـد السـلام عبـد العزيـز فهمـي , تـاريخ إيـران السياسـي فـي القرن العشـرين , الجيزه, 1973, ص 166- 167.

(14) الموسـوعة الاقتصـادية , ترجمـة : عـادل عبـد عبـد المهـدي و حسن الهماوندي, بيروت ,1980,ص. 16.

(15) ولد في طهران عام 1905 , كان من المقربين لرضا شاه و نفي من البلاد بعد عزله عام 1941م, إشترك في إنقلاب عام 1953 ضد حكومة الدكتور محمد مصدق وتولى الوزارة بدلاً الوزارة بدلاً عنه , أبعده الشاه الى سويسرا خوفاً من منافسته على العرش , ينظر محمد وصف بو حغلي, دليل الشخصيات الايرانية المعاصرة , التعدد 1983, ص 72.

(16) أراء جاسم محمد المظفر , المصدر السابق , ص 150.

(17) L.B.E Sutton, Persian oil , A study in power politics , London , 1955, P.316.

(18) F.O., 371/22762, From : Iran to F.O, 22/12/1953, P.233

(19) F.R.U.S., Vol. 1, From: The Department of states Foreign policy TO Iran, 30/12/1953, P.219.

(20) S.A. Arcilesi, Development of the United States Foreign policy in Iran 1919-1960, Ph.D. University of Virginia, U.S.A., 1965, p.145.

(21) اراء جاسم محمد المظفر , المصدر السابق , ص 152, 317.L.B. E. Sutton, op.cit, p.

(22) ينظر : روح الله رمضاني , سياسة إيران الخارجية 1941-1973م , ترجمة : علي حسين فياض وعبد المجيد حميد جودي , مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة , 1984, ص. 286.

(23) جيجزاف. كود, سابة مصدق بر روابط ايران و أمريكا , ترجمة : علي بختياري زاده, تهران , 1383, ص 211.

(24) المصدر نفسه , ص. 212

(25) The New York Times , 22/9/1954

(26) روبرت انجلز, سياسة النفط , ترجمة : جورج أدورد, بيروت , 1961م ,ص. 207.

(27) مقتبس من : روح الله رمضاني , المصدر السابق , ص 288.

(28) جيمز . أف . كود, المصدر السابق , ص.213. "Washington post , "1954/12/28"

(29) ولد محمد رضا بهلوي في يوم السادس و العشرين من تشرين الاول 1919 . درس في طهران و عندما أصبح عمره (12) سنه أرسله والده الى سويسرا للدراسة هناك في مدرسة (لاروزه) السويسريه و مكث فيها خمس سنوات , و عندما عاد الى بلاده عام 1936م التحق بالكلية الحربية و تخرج منها برتبة "ملازم ثان" . أصبح شاه لأيران بعد إزاحة والده عن العرش في الخامس و العشرين من آب 1941 و إستمر في السلطة حتى الخامس عشر من كانون الثاني 1979م . توفي بمرض السرطان في السادس و العشرين من تموز 1980م , ودفن في القاهرة . للتفصيل عنه يراجع " مذكرات شاه إيران المخلوع " , منشورات مركز دراسات الخليج العربي . جامعة البصرة ,1980, ص 28-29. F.Willigm, Fall of the peacock Thane, New .58-56.York, 1980, p

(30) جيمز . أف . كود , المصدر السابق , ص 228.

(31) 12/10/1955." The New Yourk Times"

(32) روح الله رمضاني , المصدر السابق , ص 300.

(33) ميشال سليمان , ايران في معركة التحرر الوطني و الاستقلال 1779-1954, بيروت , 1954, ص 83.

(34) حسين عبد زايرالجوراني, التطورا الاقتصادية في ايران 1960-1979م , أطروحة دكتوراه غير منشورة , كلية التربية – الجامعة المستنصرية , بغداد , 2015 , ص 92.

(35) F. Fesharaki, Development of Iranian oil industry, NEW YORK, 1979, P.132.

(36) Bravda, 21/10/1956

(37) مختارات من مواقف الصحافة السوفيتية , العدد (7) , ترجمة : دار التقدم , موسكو , 1956م , ص 23.

(38) علي رضا أحمدي , إيران وسوفيتدرسال1955, تهران , 1383, ص 97.

(39) حميد أصفهاني , ايران درسال1955-1960, تهران , 1382, ص 125, D. Morison , USSR and Iran .65.1945-1970, London, 1975, p

(40) محمد رضا بهلوي , رسالتي الى بلدي , ترجمة : دار الترجمة , بيروت , 1980 , ص. 336-337.

(41) روح الله رمضاني , المصدر السابق , ص 315.

(42) تأسست هذه المنظمة في بغداد في التاسع من ايلول 1960 و اشترك فيها كل من ايران و العراق و المملكة العربية السعودية و فنزويلا و الكويت و الاكوادور و الامارات العربية المتحده و اندنوسيا و الجزائر و الغابون و نيجيريا . و أكدت ان سبب قيامها هو المحافظه على وحدة بلادهم في المجال النفط و استرداد حقوقها في السيادة على مواردها النفطية ووضع ثرواتها في خدمة مصالحها الوطنية ,للتفصيل عنها ينظر : ملفات وزارة النفط العراقية , ملفات سنة 1960, الملف رقم 421800/229, عنوانها : خلاصة ما دار في

الإجتماع الخاص بتأسيس منظمة الاقطار لمصدرة للنفط في بغداد / ايلول , الوثيقة رقم 1, ص 29-30, "الزمان " "جريدة" بغداد , العدد (6932) , 11/ أيلول/ 1960, سيروب استيبانيان, منظمة منظمة الاقطار المصدرة للنفط (أوبك) , بغداد , 1980, ص 34.

(43) علي اصغر زرك , تاريخ روابط سياسي اقتصادي ايران , تهران , 1372, ص158؛ A.A.Q. Amir Kubbah, opec past and present , 1969, p.17.

(44) جورج .ب. بولتون , التخطيط و التنمية في ايران , ترجمة : خليل ابراهيم , بيروت , 1967, ص 86.

(45) ولد عام 1905 في طهران ودرس الابتدائية فيها , ثم غادر الى باريس لأكمال دراسته للدكتوراه هناك . عين عام 1939 نائباً لرئيس الوزراء , انتخب عضواً في مجلس النواب عام 1947م . عين وزيراً للاقتصاد عام 1950 و وزيراً للمالية عام 1953. اختير رئيساً للوزراء في سنة 1961 لكنه استقال العام الذي تلاه عمل مع المعارضة الايرانية عامي 1978-1979. ينظر : " السياسة " (جريدة) الكويت , العدد (23745) 3 كانون الاول 1978؛ Iran who's who, third Edition, Tehran, 1980, p. .67-46.

(46) روح الله رمضاني , المصدر السابق , ص 345.

(47) المصدر نفسه , ص 349.

المصادر

أولاً: الوثائق غير المنشورة

- دار الكتب و الوثائق بغداد : رقم الملف : 4667, وثائق السفارة العراقية في طهران .
- دار الكتب و الوثائق بغداد : رقم الملف :4968, وثائق السفارة العراقية في طهران .
- دار الكتب و الوثائق بغداد : رقم الملف : 5032, وثائق السفارة العراقية في طهران .
- ملفات وزارة النفط العراقية رقم الملف 229 لسنة 1960.

ثانياً : الكتب العربية و المعربة

- اورانابرهيميان, إيران بين الثورتين ,ج 1 ترجمة مركز البحوث و المعلومات, بغداد ,1982.
- جلال عباس , الشخصيات الإيرانية في القرن العشرين , بيروت ,1991.
- جورج . ب. بولتون , التخطيط و التنمية في ايران , ترجمة : خليل إبراهيم ,بيروت , 1967.
- حميد جودي, ؟؟؟ مركز دراسات الخليج العربي , البصرة , 1984
- روبرت انجلز, سياسة النفط , ترجمة : جورج ادور , بيروت ,1961.
- روح الله رمضاني , سياسة ايران الخارجية 1941-1973, ترجمة : علي حسين فياض ,
- سيروب استيبيانيان, منظمة الأقطار المصدرة للنفط اوبك , بغداد 1980.
- عبد السلام عبد العزيز فهمي , تاريخ إيران , السياسي في القرن العشرين , القاهرة , 1973.
- محمد رضا بهلوي , رسالتي الى بلدي , ترجمة : دار الترجمة , بيروت , 1980.
- محمد الغزالي , النفط في الشرق الاوسط , القاهرة ,1988
- محمد وصفي بوفعلي, دليل الشخصيات الايرانية المعاصرة , البصرة , 1983.
- مذكرات شاه ايران المخلوع , البصرة ,1980.
- ميشال سليمان , إيران في معركة التحرر الوطني و الاستقلال 1779-1954, بيروت , 1954.

ثالثاً : الرسائل و الاطاريح الجامعية :

- آراء جاسم محمد المظفر , موقف الولايات المتحده الامريكية من تأميم النفط في إيران 1951-1953, رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الاداب, جامعة البصرة, 2001م .
- حسين عبد زايرالجوراني, التطورات الاقتصادية في إيران 1956-1979, اطروحة دكتوراه غير منشورة , كلية التربية الجامعه المستنصرية,2015 .

رابعاً : الصحف و المجلات و الموسوعات

- جريدة الزمان , بغداد , 1960
- جريدة السياسة , الكويت , 1978
- الموسوعة الاقتصادية , ترجمة : عادل عبد المهدي و حسن النهاوندي, بيروت , 1980.
- الموسوعة الايرانية المعاصرة , ترجمة : مركز البحوث و المعلومات , بغداد , 1980.

- مختارات من مواقف الصحافة السوفيتية, العدد 7, موسكو 1956م.

خامساً : المصادر الفارسية:

- إيران شهر , جلد أول , نشر جابخانهدانشكاه, طهران , 1322 ش
- جيمز أن. كود, سياسة مصدق بر روابط إيران و امريكا , ترجمة : علي بختياري زاده , طهران , 1383 ش .
- حميد أصفهاني , إيران درسال1955-1960, تهران , 1382 ش.
- علي أصغر , تاريخ روابط سياسي و اقتصادي ايران , تهران , 1372ش.
- علي رضا احمدي ,إيران وسوفيتدرسال1955 , تهران , 1383 ش .

سادساً : الوثائق باللغة الانكليزية:

- F.O. 371/ 27762 . From Iran to F.O.
- 2- F.R.V.S. Vol.1, F. from : the department of states , to Iran. 1953.
- 3- Foreign Relation of the united states vol.1, From Iran. 1953

سابعا : الصحف الأجنبية :

- The New YORK TIMES , 1954.
- The New YORK TIMES, 1956.

المصادر الانكليزية

- R. Roosevelt, Counter coup, the struggle for the control of Iran V.S.A., 1971.
- Y. Alexander and A. Nansen, the United State and Iran. A documentary History, V.S.A, 1980.
- P. MansField , Iran in 1951 -1963, NEW YORK, 1975.
- L.B. E. Sutton, Persian oil, a study in power politics, London, 1955.
- .A.Arcilesi, Development of the United States Foreign policy in Iran 1919-1960, Ph.D. University of Virginia, U.S.A., 1965.
- F.Willigm, Fall of the peacock Thane, New York, 1980, p.56-58.
- F. Fesharaki, Development of Iranian oil industry, NEW YORK, 1979.
- Iran who's who, third Edition, Tehran, 1980.
- A.A.Q. Amir Kubbah, opec past and present, 1969.